محافظة الاسكندرية- فى شأن النزاع القائم بين محافظة الاسكندرية والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية حول الزام الهيئة بسداد تكاليف اصلاح الطريق المنهار الواقع فى حرم مزرعة مصرف محيط مطار النزهة البحرى .

استبان للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ٢٠١٠/٥/٢٦ ان المشرع القى بعبء الاثبات على عاتق الدائن ، حيث اوجب عليه تقديم البيانات والمستندات المؤيدة لادعائه ، واجاز للمدين نفى هذا الادعاء ، فاذا تخلف المدين عن تقديم ما ينفى ادعاء الدائن قامت قرينة عليه مقتضاها عدم براءة ذمته من الالتزام المدعى به .

وفى ضوء ماتقدم ، واذ عجزت محافظة الاسكندرية عن اثبات اى خطأ ينسب الى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية تسبب فى انهيار الطريق سبب النزاع الماثل ، بل ان كافة المعاينات والتقارير الهندسية للطريق ارجعت الانهيار الى عيوب فنية فى تصميم الطريق الامر الذى تنتفى معه مسئولية الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية عن انهيار الطريق المشار اليه لعدم ثبوت ركن الخطأ فى جانبها ، ومن ثم تكون ادعاءات المحافظة – والحالة هذه – محض اقوال مرسلة ، لم يقم الدليل على صحتها ، ومن ثم تكون مطالبتها للهيئة بأداء تكاليف اصلاح الطريق المنهار ، غير قائمة على سند قانونى صحيح ،مما يستوجب رفضها .

(فتوى رقم : ٤١٩ – بتاريخ : ٢٠١٠/٧/٢٠ – ملف رقم : ٣٨٧٣/٢/٣٢)